أثر انعدام الحركة في التوجيه الصوتي عند ابن دُرُسْتُوَيْه(٣٤٧هـ)

The Effect of Immobility on Vocal Guidance According to Ibn Durstawayh (347 AH)

الباحث: قاسم طه عبد الحميد [١]

Researcher: Qassem Taha Abdel Hamid[1]
E-mail: qassem.199111@gmail.com

أ. د. عمر رشيد شاكر [٢]

Asst.Prof.Dr. **Omar Rashid Shaker [2]**
E-mail: Dr.omar1398@gmail.com

جامعة سامراء / كلية التربية [١][٢]

University of Samarra \ College of Education[1][2]

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، أثر انعدام الحركة، درستويه، خفة، ثقل.

Keywords: Arabic language, immobility effect, movement, Darstoyeh, lightness, weight.

الملخص

أظهر ابن درستويه أنّ سبب انعدام الحركة أو الالتجاء إلى التسكين الرغبة في التخفيف والهروب من ثقل الحركات أو تواليها ليسهل النطق بها، فالساكن أخف من المتحرك سواء كان من الناحية النطقية أم المقطعية عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، وبذلك تبين أن ما ذهب إليه ابن درستويه يوافق الدرس الصوتي الحديث، وأنّ ظاهرة الخِفَّة والثقل ناتجة عن طلب الانسجام بين الألفاظ من غير كلفة والابتعاد عن كل ما يسبب جهداً ومؤونة على اللسان لكراهة الثقل في النطق.

Abstract

Ibn Darstuyeh showed that the reason for the lack of movement or resorting to sedation was a desire to ease and escape from the heaviness of the movements or their succession in order to make it easier to pronounce them. Darstuyeh was in agreement with the modern phonetic lesson، and that the phenomenon of lightness and heaviness results from the request for harmony between expressions without cost and avoiding everything that causes effort and burden on the tongue because of the hatred of heaviness in pronunciation.

المقدمة:

منـعُ الابتـداء بالسـاكن مسـألة لغويـة عرفهـا علمـاء العربيـة القدامى، فهـي مـن أصـولهم اللغويـة، لِمَا لها من أثر بليغ في تأليف الكلام العربي، قال ابن السَّراج (٣١٦هـ): ((كلُّ كلمةٍ يبتدأ بها من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، فأول حرف تبتدئُ به وهو متحرّك ثابت في اللفظ))[١]، إذ الأصل في البنية أن تكون على ثلاثةِ أحرف: حرف يُبدأ به، ولا يكونُ إلا متحركاً، وحرف يُحشَّى به، وثالث يُوقف عليه[٢].

ثم جاء ابن درستويه بتوجيهات صوتية في عِدَّةِ مؤلفات، ومنها شرحه لفصيح ثعلب سمّاه (تصحيح الفصيح وشرحه) وكتابه الآخر (الكِتَاب)، فتناول الحديث عن ظواهر صوتية كالإدغام أو الإعلال أو الإبدال، وهو أمر نجده في كتابيه السابقين الذي أظهر مذهبه فيهما، وعلل فيه الظواهر الصوتية وما يعتريها من تغيير في الكلام عن حروف العربية ومخارجها المختلف فيها كالألف وأثر انعدام الحركة، وغيرها.

وعمدتُ في هذا البحث إلى إظهار بعضَ مسائلِ أثر خِفّة الحركات وانعدامها في التوجيه الصوتي عند ابن درستويه الذي تناول فيها الجانب الصوتي وأثره في النطق لبعض نصوصه، معللاً أبرز الظواهر الصوتية فيها.

ولبيان أهمية البحث نقول: ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أنّ علماء العربية لم يعنوا العناية الكافية بتوظيف الحقائق الصوتية في دراساتهم النحوية والصرفية، وعدّوا ذلك مؤاخذة على منهج علماء العربية المتقدمين، وأنّ الصواب هو تحليل الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية تحليلاً يستند إلى الأبعاد الصوتية المختلفة لأن النظرية الصوتية يمكن أن تدخل في كل مفصل من مفاصل الدراسة اللغوية.

وإذا أردنا أن نحدد أسباب اختيار الموضوع فنقول: لم نجد دراسة علمية تناولت التوجيهات الصوتية لابن درستويه، وكذلك الرغبة في التعرف وإبراز الشخصية الفذة لعالم من أعلام اللغة، وهو ابن درستويه.

وأما خطة البحث تناولت في بحثي هذا الموضوع مقسماً على النحو الآتي مبحثين، فتضمن المبحث الأول أثر خفة الحركات وثقلها في التوجيه الصوتي، وأما المبحث الثاني فتضمن أثر انعدام الحركة عند ابن درستويه.

المبحث الأول: أثر خفة الحركات وثقلها في التوجيه الصوتي

تحدث القدماء عن الحركات بوصفها جزءاً من منظومة الأصوات عندهم، ولكن مصطلح حركة شمل فقط الحركات القصيرة على الرغم من إدراكهم العلاقة بينها وبين الحركات الطويلة، وهي حروف المد عندهم.

ولا شك أن عنايتهم بالحركات القصيرة، وهي الفتحة والضمة والكسرة، أقل من الصوامت، وأقل أيضاً من اهتمامهم بأصوات المد، (الألف والواو والياء)، التي أولوها عناية كبيرة من الناحيتين الصرفية والصوتية، نظراً لكثرة ما يلحقها من تغيير في الكلام، وهو ما دعاهم لتسميتها بحروف العلة [٣].

كانت بداية الاهتمام بالحركات القصيرة الموجودة أصلاً في الناحية النطقية الصوتية على يد أبي أسود الدؤلي(ظالم بن عمرو ٦٩هـ) فحاول وضع رموز لها فأوجد ما يعرف بنقاط الشكل نقطة فوق الحرف للفتحة وتحته للكسرة وبين يديه للضمة[٤]، وكان دافعه في ذلك كما هو معروف منع اللحن الذي تفشى على ألسنة بعض الناطقين بالعربية، معتمداً على الملاحظة بالعين المجردة.

ثم أتى الخليل وقام بخطوة أخرى، واستغنى عن نقاط الشكل حتى لا تختلط بنقاط الإعجام واستبدلها برمز الحركات والتي لا نزال نستعملها حتى اليوم، فميّز بين الحروف الصحاح والحروف الجوف، وهي عنده الألف والواو والياء والهمزة، وعدّها حروفاً هوائية وميزها من غيرها في المخرج، لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة، وإنَّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حَيز تُنسب إليه إلا الجَوْفَ [٥].

وأدرك ذلك أيضاً سيبويه بفطنته، وفرق بين الحروف صحاحاً وجوفاً من جهة وبين الحركات وحروف المد من جهة أخرى، فالحركات عنده أجزاء من حروف المدّ التي سمّاها حروفاً خفية[٦]، وسأتكلم على أثر انعدام الحركة بشيءٍ من التفصيل بعد التعريف عن التوجيه والصوت والحركة إن شاء الله.

بعد أن تكلمنا على النشأة الأولى للحركات نبدأُ في تبيان التوجيه الصوتي من النصوص الدالّة على ذلك، وعلينا أن نعرّف مصطلح الحركة فالنصوص الواردة على النحو الآتي:

مصطلح الحركة : عرف مصطلح الحركة قديماً قبل سيبويه، فقد ورد في النص الذي يذكر وضع أبي الأسود الدؤلي للنحو قوله : ((إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف))[٧]، وعلى الرغم من أن هذه النص لا يذكر مصطلح الحركة إلا أنه يشير إليها إشارة واضحة بذكره للضمة والكسرة والفتحة ، كما جاء في (العين) قوله : ((وقد تجيء أسماءٌ

لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةِ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ))[٨]، وهذا النص إشارة صريحة إلى وجود مصطلح الحركة ، إلا أن هذا المصطلح ذكر بلفظ آخر هو الإعراب فقد ورد قوله : ((الإعراب الضمة والكسرة ...، ألا ترى أنك تقول : رأيتُ يَدَكَ، (وهذه يَدُكَ) وعَجبتُ من يَدِكَ فتُعرب الدالَ...))[٩].

ويتضح مصطلح الحركة عند سيبويه وضوحًا تاماً فهو يستعمل الحركة للمصوت القصير كقوله : ((أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين))[١٠]، وقوله: ((ما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استثقالاً للمتحركات مع هذه العدة ولا بد من ساكن))[١١] كما يستعمل الساكن بمعنى انعدام الحركة.

وقد شاع هذا المصطلح في كتب علماء العربية بهذا المعنى[١٢]، الذي ورد عند سيبويه ، إلا أنهم جعلوا الحركة بعد الأصوات الصامتة في الأهمية فرأى الخليل أنها : ((زوائد وهن يلحقن الحروف ليوصل إلى التكلم به))[١٣]، ووصفها ابن جني بقوله : ((الأصوات الناقصة حركات))[١٤]، وقد عني القدماء كثيراً برتبة الحركة قبل الحرف أم بعده[١٥].

ويلحظ أن تسمية هذه الحركات مبني على حركة أعضاء النطق، لأن من أراد أن يتلفظ بالفتحة ، فلا بد من فتح الفم، وانتصاب الشفة العليا، ومن أراد التلفظ بالكسرة، فعليه فتح الفم فتحاً قويًّا بحيث ينجر الحنك وينخفض، من أراد التلفظ بالضمة فلا بد له من ضم شفتيه أولًا ثم رفعهما ثانياً[١٦].

ويصف بعض المحدثين هذا العمل من أبي الأسود الدؤلي، بأنه دليل على إرهاف الحس وسلامة الطبع، إذ إنه حدد الشكل العام لمخارج تلك الاصوات، وفتح الطريق أمام المحدثين ليحددوا مخارجها من ارتفاع أو انخفاض في مقدم اللسان أو مؤخره، وتصنيفها بحسب الضيق والاتساع، وكونها أمامية أو خلفية[١٧].

والحركات الرئيسة ثلاثة: الضمة ، والفتحة ، والكسرة، وتولد عنها حركات أخرى هي فروع لها، يقول الصّبان(١٢٠٦هـ): ((الحركات ست: الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة، وهي التي قبل الألف الممالة ، وحركة بين الفتحة والضمة، وهي التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش، نحو: الصلاة، والزكاة، والحياة، وحركة بين الكسرة والضمة، وهي الإشمام في نحو: قيل، وغيض، على قراءة الكسائي))[١٨].

المبحث الثاني: أثر انعدام الحركة عند ابن درستويه

منعُ الابتداء بالساكن مسألة لغوية عرفها علماء العربية فهي من أصولهم اللغوية لما لها من أثر بليغ في تأليف الكلام العربي، قال ابن السراج(٣١٦هـ):((كلُّ كلمةٍ يبتدأ بها من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، فأول حرف تبتدئُ به وهو متحرّك ثابت في اللفظ))[١٩]، إذ الأصل في البنية أن تكون على ثلاثةِ أحرف: حرف يُبدأ به، ولا يكونُ إلا متحركاً، وحرف يُحشَّى به، وثالث يُوقف عليه[٢٠].

ويظهر التوجيه الصوتي في حديث ابن درستويه عن الأصول اللغوية في لغة العرب معللاً الابتداء في كلامهم، وتحريك أوّل الكلام للتخلص من النطق بالساكن لثقله، واختيار الحركة الأخف لتسهيل النطق، فيقول:((وأصل جميع الكلام الفتح في أوله؛ لأن أول الكلمة إنما يحرك ضرورة؛ يوصل بالحركة إلى النطق بها، إذ لم يكن من كلامهم الابتداء بالساكن، وليست الحركة في الأوائل دليلة لمعنى كالإعراب ونحوه))[٢١]، أي الحركة المبتدأ بها ليست كالحركة الأخيرة التي تحتمل معنى الإعراب، وتبعه المحدثون في هذه المسالة[٢٢].

وأرى أن ابن درستويه عمم المسألة في نصه السابق بتصريحه أن جميع أول الكلم أصله الفتح فإذا أراد بهذا اللغة العربية فقد أصاب لاحتكامه إلى السليقة العربية التي تميل إلى التخفيف، فأغلب علماء اللغة ألزموا ذلك وأما المحدثون فبعضهم ذهب مؤيداً لمذهبه وأخر غير مؤيد، وأما إذا أريد بها جميع اللغات فقد قصّر في تعميميه لأن اللغة ليست على نسق واحد وإنما مختلفة لاختلاف الأقوام وألسنتهم الأعجمية، فاللغة الإنكليزية والفرنسية فيها مقاطع مبتدئة بصامتين متتاليين نحو : bravo أو أكثر نحو: street فيها ثلاثة صوامت، وكذلك:monster فيها أربعة صوامت متجاورة وهذا الأمر لا يمكن حصوله في العربية وخلاصة الأمر تحتكم اللغة لنظام مقطعي خاص بها[٢٣].

إلا أن الفتح أخف من الحركات كلها، وكذلك السكون أخف من الفتح [٢٤]، وأنه يلتجأ إليه للتخفيف، ومن النصوص التي تثبت ذلك عند ابن درستويه في قوله:((وَهَذِهِ الأسماءُ إنْ كَانَتْ فِي الأصْلِ سَاكِنَةِ الأوْسَطِ لَمْ يَجُزْ تَثْقِيلَهَا بالفتحِ؛ لأنَّ السَاكِنَ أخَفُ مِنَ المُتَحَرِكِ، وإنْ كَانَتْ فِي الأصْلِ مَفْتُوحَة فَلَيْسَ يجب أن تسكن؛ لأن الفتحة لا تُسْتَثْقَلُ، وإنَّما يُسَكّنَ المضمومُ والمكسورُ خاصة لثقلِ الضمِ والكسرِ، في مثل كَتِفْ وعَضُد))[٢٥].

وجاء في (باب المفتوح أوّله من الأسماء) ما يظهر فيه مدى خفة الساكن من المتحرك وأن المثقل بالضم والكسر يخفف عن طريق التسكين لأن الساكن أخف من المتحرك ، فيقول في شرحه: ((أوّلَ مَا ذَكَرَهُ فِي الشَّعْر والشَّعَر، والشَّمْع والشَّمَع، والنَّهْر والنهَر، مِنْ سِكُونِ الثَّانِي وفَتْحِهِ فَغَلَطٌ مِنْهُ فِي هَذَا البابُ؛ لأنَّهُ مُتَرْجَم بِمَا انْفتح أوّلُه لا ثانيه، وكَثِيرٌ مِنْ أَهِلِ اللّغَةِ يَقُولُونَ:

كُلُّ مَا كَانَ الحَرْفُ الثاني مِنْهُ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، جَاءَ فِيهِ التَسْكِينَ والفَتْحَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلَ النّظَرَ والقِيَاسَ مِنْهُمْ صَحِيحَاً، وإنّمَا ذَلِكَ لُغَاتٌ جَاءَتْ فِي أَحْرُفٍ قَلِيلَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فِيمَا كَانَ ثَانِيَهُ حَلْقِيًّا أَوْ غَيْرَ حَلْقِي، وَلا يَطَّرِدُ هَذَا فِي حُرُوفِ الحَلْقِ، وإنَّمَا التَّسْكِينَ فِيهَا لُغَة، والفَتْحَ أُخْرَى، سَمَاعَاً مِنَ الْعَرَبِ))[٢٦]، يشير إلى الحرف الثاني إذا كان من حروف الحلق ليس صحيحاً ما يشاع فيه عند العامة جواز تسكينه وفتحه مطلقاً، ثم يقول:((كأنّ مَنْ قَال مِنَ اللغويين بهذا نظر إلى الأفعال المضارعة، التي تفتح لما فيها من حروف الحلق فظنوا أن ذلك في الأسماء كذلك، وهو غلط منهم؛ لأن الحرف الذي يحرك بالفتح في الفعل من أجل حروف الحلق، أصله التحرك بغير الفتح، فليس ينقل عن الحركة إلى سكون ولا عن سكون إلى حركة، وإنما تجعل حركته من جنس حرف الحلق للمقاربة بين الحرف والحركة))[٢٧]، وظاهر الكلام أن حركة حروف الحلق التي ترد في الأفعال المضارعة تحرك حركتاً مناسبة لها ولا يشترط فيها الفتح، ثم يبين ابن درستويه أن ما كان من هذه الأسماء ساكنَ الوسط فلا ينتقل لتحركه والسببُ هو أن الساكن أخفُّ من المتحرك، قال:((وَهَذِهِ الأسماءُ إنْ كَانَتْ فِي الأَصْلِ سَاكِنَةِ الأَوْسَطِ لَمْ يَجُزْ تَثْقِيلَهَا بالفتحِ؛ لأنَّ السَاكِنَ أَخَفُ مِنَ المُتَحَرِكِ، وإنْ كَانَتْ فِي الأَصْلِ مَفْتُوحَة فَلَيْسَ يجب أن تسكن؛ لأن الفتحة لا تُسْتَثْقَلُ، وإنَّما يُسَكّنَ المضمومُ والمكسورُ خاصة لثقلِ الضمِ والكسرِ، في مثل كَتِفْ وعَضُد))[٢٨].

استقَّر في توجيه ابن درستويه فكرةُ مراتب الحركات وعدمها في الخفة والثقل، فهو يرى أن ما كانَ ساكنَ الوسط لا مسوَّغ لتحريكه بالفتح أو غيره لأنه في منتهى الخفّة، وأن أيّ تحريك له بمثابة الانتقال إلى ما يُثقل الكلمة، وليس هذا فحسب، بل ما كان من الأسماء مفتوح الوسط فلا مسوّغ ـ أيضاً ـ لتسكينه إذ الفتحة أخف الحركات، وهي غير ثقيلة على اللسان العربي ، وإن كان عدمُ الحركةِ أخفَّ منها.

واستند ابن درستويه إلى هذه الفكرة التي نرى أن عدمَ الحركةِ والمجيءَ بالسكون طلبٌ للخفّةِ في النطقِ، ألفاظٍ لغويَّةٍ ضُبِطت عند اللغويين بالحركةِ وعدمها، قال: ((وأما قوله: تقول هي الكَبِد والفَخِذ ...، والحَلِف والكَذِب...؛ فإنّ كلّ اسم أو فعل على ثلاثة أحرف، وثانيه مضموم أو مكسور، فحذف الضمة والكسرة منه جائز للتخفيف كقولهم في: كَبِد: كَبْد، وفي عَضُد: عَضْد، وفي ضَجِر: ضَجْر، وفي حَسُن: حَسْن، وتحريك الحركة المحذوفة إلى أول الكلمة، للدلالة على أصلها جائز أيضاً، كقولهم في كَبِد: كِبْد، وفي كَتِف: كِتْف، وفي عَضُد: عُضْد ... والعامةُ كُلُّهَا على التخفيفَ، وأكثرُ العرب على ذلك))[٢٩] فحيث تكون الموازنة بين السكون من جهة والضم والكسر من جهة أخرى ، فلابدَّ أن ترجِّحَ إرادةُ التخفيف إليك نحو التسكين.

ويؤكد ابن درستويه صوابَ التخفيف هنا، ويقصد بالتخفيف: التسكين وعدم الحركة، وإن كان الفصحاءُ يلزمون الأصل: الضم أو الكسر، طلباً للفخامةِ والدقةِ في النطق، قال: ((وأما أهل التفاصُح والبلاغة فَيَلْزِمُون الأصل، ويحتملون الثَّقَل؛ طَلَبًا للفخامة وهو الذي اختاره "ثعلب". وليس التخفيف بخطأ، وقد قُرِئ القرآنُ بالتخفيف. واللعِب والضَحِك، ... كلها تستعمل في موضع المصدر، وليست على أبنية المصادر من أفعالها، وإنما هي أسماءٌ))[٣٠]، ثم يعلل الحذف بصحته واختيار شيخه، ثم يستدل باستعمال الحذف في قراءة القرءان الكريم مع أن المستعمل عند أهل الفصاحة والبلاغة هو الأصل.

شاع استعمال التسكين فيما سُمِعَ عن تميم[٣١]، بيد أن ثمة إشارات توضح أنه كان عاماً في لهجات بعض القبائل العربية، فقد ذكر سيبويه: ((أَن مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ نَعْمَ الرجلُ فِي نِعْمَ، كَانَ أَصْلُهُ نَعِم ثُمَّ خفَّف بِإِسْكَانِ الْكَسْرَةِ على لغة بكر بن وَائِلٍ))[٣٢]، بل وردت بعض النصوص التي تشير إلى أنّ بَنِي تَمِيمٍ وَرَبِيعَةَ[٣٣] وبكر بن وائل[٣٤] كانت تميل إلى هذا التخفيف، فقد كانت تقول الثُلْثُ بإسكان اللام الى العُشْرُ، وأهل الحجاز وبني أسد يقولون الثُّلُثُ وَالرُّبُعُ إلى العُشُر [٣٥]، وأنها تقول رُسْل في رُسُل وعَضْد في عَضُد[٣٦] .

ويلحظ أن هذا التخفيف يطرد في صيغة (فَعُل) فيسكنون عين الكلمة، وينظروا إلى الحركات، فيسكنون ما ثقل منها فقط، ونلحظ أيضاً أنهم كانوا يخففون بعض الصيغ الملحقة بصيغة (فَعَلَ) نحو شَجَرَ: شَجْرَ، ومثل (فِعْلَه) نحو: كِلْمَه أو (فَعْلَة) نحو: نَظْرَة [٣٧]، أو(فَعْلَ) من (انْفَعَلَ)[٣٨]، أو بعض المقاطع التي تجتمع فتكون صيغة (فَعِلَ) داخل الكلمة من نحو(تَعِلَ)من(مُفْتَعِلَ)[٣٩]، ويكون هذا داخل الجملة أيضاً، وهو نوع من اختلاس الحركة في طائفة من قراءات أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) من قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ ﴾ [النساء:٥٨] [٤٠]، بإسكان الراء، وتفسير ذلك أن (مُرُكُ) من (يأ / مُرْ/ كُم) كانت على وزن (فُعُلُ) فخففها التميميون فقالوا (مُرْكُ)، ويلحظ هنا أن حذف الحركة الإعرابية كان طلباً للتخفيف لاستثقالهم توالي حركة الضم، حتى لو كانت هذه الحركات ذات وظيفة إعرابية كما في هذه القراءة.

وتفسير ذلك أن التخفيف يكون في هذه اللهجات إذا اجتمعت ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، وهذا يعني أن هذه اللهجات لا تستسيغ اجتماع ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة معاً، فتعمد إلى تحويلها إلى مقطعين الأول منهما مقطع قصير مغلق، والثاني مقطع قصير مغلق في أغلب الأحوال[٤١]، على النحو الآتي:

فُعُل تصير إلى فُعْل من نحو عُنُق[٤٢] ورُسُل في رُسُل[٤٣].

فَعُل تصير إلى فَعْل من نحو عَضُد في عَضُد[٤٤].

فِعَل تصير إلى فِعْل من نحو قِمْعَ في قِمَعَ[٤٥].

فِعِل تصير إلى فِعْل من نحو إبْل في إبِل[٤٦].

فَعِل تصير إلى فَعْل من نحو كَتْف في كَتِف[٤٧].

فَعَل تصير إلى فَعْلَ، وهو قليل كما في قراءة أَبي السَّمَّالِ من قوله تعالى:﴿ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[النساء:٦٥]، بِسُكُونِ الْجِيمِ وَكَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ بِخِلَافِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ، فَإِنَّ السُّكُونَ بَدَلَهُمَا مُطَّرِدٌ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ[٤٨].

ويبدو أن اللهجات النجدية ما كانت تنزع إلى تخفيف حركات الفتح المتوالية بوجه عام[٤٩]، فسَّر سيبويه ذلك بأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر[٥٠]، هذا ما أشار إليه ابن دُرُسْتُويه في العبارة الأخيرة من النص السابق، وهذه الظاهرة ليست مقتصر على الأسماء فقط بل تبرز في الأفعال أيضاً.

وأما في الدراسات الحديثة فنجد المحدثين يفسرون سبب تسكين هاء (هُو، وهِي) للخفة هرباً من ثقل الضمة والكسرة وترتيبه هو ما أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة حسب ما ظهر من نتائج أجهزة القياس الصوتي[٥١]، وقد قرئ بتسكين الهاء من (هُو) و(هِي) في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، منها قراءة الكسائي وأبي جعفر- بخلف عنه- وقالون قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ﴾[القصص:٦١][٥٢] بتسكين الهاء.

وحين ننظر إلى هذه القراءة من جانب الدرس الصوتي الحديث نجدهم يفسرونها على وفق النظام المقطعي معللين سبب الالتجاء للتسكين رغبة في التخفيف ، بقولهم وذلك يحدث تغيراً في عدد مقاطع الكلمة حال اتصال الحرف بها، فتتحول إلى مقطعين بدًلا من ثلاثة مقاطع: (ف ـَ / هـ ـُ / و ـَ) تصبح: (فـ ـَ هـ / وـَ)، وكذلك الحال مع (فهي)، نتيجة الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها تمثل عنصر قلق وتوتر وإجهاد[٥٣].

لقد ظهر أثر انعدام الحركة أو الالتجاء إلى التسكين في التوجيه إذا كان رغبة في التخفيف والهروب من ثقل الحركات أو تواليها ليسهل النطق بها ، فالساكن أخف من المتحرك سواء كان من الناحية النطقية أو المقطعية عند علماء اللغة القدامى والمحدثين[٥٤]، وبذلك تبين أن ما ذهب إليه ابن درستويه كان يوافق الدرس الصوتي الحديث.

نتائج البحث

يستند التوجيه الصوتي عند ابن درستويه إلى اعتبارات نطقيه خالصة، فهو يراعي في توجيهه التماس التعليل بترك التكلف وتجنب الحركةِ الثقيلة، من أجل ذلك رأى أن الانتقال إلى الفتح كونها أخف الحركات ومن الفتح الى التسكين يحقق مثل هذا التخفيف، إلا إذا كان التماسُ الحركة الخفيفةِ يؤدي إلى لبْسٍ في دلالةِ المفردة.

فقد أظهر ابن درستويه أنّ سبب انعدام الحركة أو الالتجاء إلى التسكين كان رغبة في التخفيف والهروب من ثقل الحركات أو تواليها ليسهل النطق بها، فالساكن أخف من المتحرك سواء كان من الناحية النطقية أو المقطعية عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، وبذلك تبين أن ما ذهب إليه ابن درستويه كان يوافق الدرس الصوتي الحديث، فالساكن عند ابن درستويه أنَّه أخفُّ من المتحرك ومذهبه مذهب من سبقه من علماء العربية.

وظاهرة الخِفَّة والثقل ناتجة عن طلب الانسجام بين الألفاظ من غير كلفة والابتعاد عن كل ما يسبب جهداً ومؤونة على اللسان لكراهية الثقل في النطق.

فقد ذهب أغلب علماء اللغة والقراءة ومنهم، سيبويه، ومكي ابن أبي طالب القيسي، وابن درستويه، وابن جني، إلى أن الضمة أثقل الحركات، لاحتياجها إلى تحريك عضلتين بخلاف الكسرة فإنها لا تحتاج سوى تحريك عضلة واحدة.

وعليه تثبت مسألة الاقتصاد في الجهد، فالساكن أَخَفّ من المتحرك، كما بينها ابن درستويه في نصوص سابقة، كما أثبت أيضاً أن الفتحة دون الضمة والكسرة رتبتاً في الثقل.

الهوامش والمصادر:

(١) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي: مؤسسة الرسالة، بيروت: ٢/ ٣٦٧.

(٢) ينظر، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٩٣٠ هـ)، تحقيق: د. مصطفى النحاس: كلية الآداب – جامعة الكويت: ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، ص٥٩.

(٣) ينظر، كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال: ٥٩/١، وشرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، ١٥٦/١.

(٤) الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ مـ، عدد الصفحات: ٤٤١ : ٦١-٦٢.

(٥) ينظر، كتاب العين، ٥٧/١.

(٦) ينظر، الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م، ٢/ ٢٦٢.

(٧) الفهرست، ص٦١-٦٢.

(٨) العين، ١/ ٥٠.

(٩) ينظر، العين، ١/ ٥٨.

(١٠) الكتاب، ٤٣٧/٤.

(١١) المصدر نفسه، ٤٣٧/٤.

(١٢) ينظر، الكتاب، ٢٤٢/٤، وتصحيح الفصيح وشرحه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧هـ)،تحقيق: د. محمد بدوي المختون: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] ٢٠٠٤م، ص/٥٥، والخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، ٣٣٩/٢.

(١٣) الكتاب، ٢٤١/٤، و٢٤٢.

(١٤) سر صناعة الأعراب، ٤٢/١.

(١٥) ينظر، الكتاب، ٢/ ٢٠٣، والخصائص،١/ ٩٢، و٣٢٦/٢، وشرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م، ٤٥٣/٥.

(١٦) ينظر، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ، ١/ ٥٦، وفي الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي: دائرة الشؤون الثقافية والنشر– بغداد، ص١٥-١٦، والأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي(٨٤٩-٩١١م)،

مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٧م، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(١٧) ينظر، مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني: د. عبدالفتاح عبد العليم البركاوي، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م: ص٩٥، ودراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، تاريخ النشر: ١٩٩٨، ص٢٣٦.

(١٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٧م، ٢/ ٩٠.

(١٩) الأصول في النحو، ٢/ ٣٦٧.

(٢٠) ينظر، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، ص ٥٩.

(٢١) تصحيح الفصيح وشرحه، ص٢٨٥.

(٢٢) ينظر، المدخل الى علم أصوات العربية: الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الاولى ٢٠٠٤م، ص٢٠١، والمقطع الصوتي في العربية: الاستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود، دار الرضوان – عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ص٧٨، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: د. عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة ١٩٨٠م، ص٤١.

(٢٣) ينظر، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: ص٤١-٤٢.

(٢٤) ينظر، شرح شافية ابن الحاجب، ٤٢/١.

(٢٥) تصحيح الفصيح وشرحه، ص٢٦٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٢٦٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٢٦٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٦٣.

(٢٩) ينظر، تصحيح الفصيح وشرحه، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٣٠)ينظر تصحيح الفصيح وشرحه، ص/٢٨٢-٢٨٣.

(٣١) ينظر، الكتاب، ٤/ ٤١٧، و٣/٢٢٧، المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي،، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، ٤، ٣/ ٤٩.

(٣٢) لسان العرب، في مادة نعم: ١٢/ ٥٨٦.

(٣٣) ينظر، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية ١٩٦٤ م، ٥/ ٦٣-٦٤.

(٣٤) لسان العرب، في مادة نعم: ١٢/ ٥٨٦.

(٣٥) ينظر، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية ١٩٦٤ م، ٥/ ٦٣-٦٤.

(٣٦) ينظر، الأصول في النحو، ٣/ ١٥٨.

(٣٧) ينظر، البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ٣/ ٣٤٨.

(٣٨) ينظر، الأصول في النحو، ٣/ ١٢٦، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون– جمهورية العراق سنة الطباعة ١٩٨٧ مـ، ص١٥٢.

(٣٩) ينظر، الأصول في النحو، ٣/٤٢.

(٤٠) ينظر، التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: ٤٤٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ٢٠١٥ م، ١/ ٣١٤، وينظر لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص١٥٢.

(٤١) اعتمدت في بحثي مصطلحات الدكتور غانم قدوري الحمد.

(٤٢) ينظر، الأصول في النحو، ٣/ ١٥٨.

(٤٣) ينظر، تفسير القرطبي، ٢/ ٢٤، والبحر المحيط، ١/ ٢٨٤.

(٤٤) ينظر، الكتاب، ٤/ ٤٢٠، والأصول في النحو، ٣/ ١٥٨، والمخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، ١/ ١٣٧.

(٤٥) ينظر، الكتاب، ٣/٥٧٣.

(٤٦) ينظر، الأصول في النحو، ٣/ ١٥٨.

(٤٧) ينظر، الأصول في النحو، ٣/ ١٥٨.

(٤٨) ينظر، إعراب القراءات الشواذ، عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري(المتوفى سنة ٦١٦هـ –١٢١٩م)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م، ١/٣٩٣، و البحر المحيط، ٣/ ٦٩٥.

(٤٩) ينظر، الكتاب، ٤/ ١١٣، و البحر المحيط، ١/ ٢٧٧، وفي اللهجات العربية: د. إبراهيم انيس، مطبعة ابناء وهبه حسان لسنة ٢٠٠٣، ص٩٣.

(٥٠) ينظر، الكتاب، ٤/ ١١٥.

(٥١) ينظر: علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة: سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر الطبعة: الأولى ٢٠١٢ م، ص:٣٧١، و تحريك الساكن وتسكين المتحرك دراسة صوتية صرفية في ضوء القراءات القرآنية / مجلة قبس للبحوث والدراسات الشرعية، العدد٢٠٢٠،٦م، ص١٥.

(٥٢) ينظر، النشر في القراءات العشر: أبو الخير شمس الدين، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، ٢/٢٠٩، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبنا (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ، ص٤٣٧.

(٥٣) ينظر، القراءات القرآنية بين العربية والاصوات اللغوية، منهج لساني معاصر: الدكتور سمير شريف استيتة، عالم الكتب الحديثة، اربد ٢٠٠٥، ص ٢٣٠.

(٥٤) ينظر، دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر: ١٦٨–١٧٥.